وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية التنمية الإدارية
دائرة الديوان العام
الرقم ٤٤/٥٩
التاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٤

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل

المنعقد بتاريخ 2020/8/10

بناءً على الدعوة الصادرة عن مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل ، التي تم نشرها في صحفيتين يوميتين ولمرتين متتاليتين :

- جريدة الثورة العدد/46/ بتاريخ 2020/7/20الموافق ليوم الاثنين ويوم الثلاثاء الموافق بتاريخ 2020/7/21العدد /47/.
- جريدة البعث العدد46 تاريخ 2020/7/20الموافق ليوم الاثنين وفي يوم الثلاثاء الموافق 2020/7/21العدد /47/.

فقد عقدت الهيئة العامة للمصرف المذكور اجتماعها في فندق الشام قاعة أمية وذلك في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الاثنين الموافق 2020/8/10والذي تم تأجيله الى الساعة الثانية عشر نفس اليوم وذلك من أجل اكتمال النصاب القانوني للجلسة وذلك بحضور كل من :

- مندوبين من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وهم السادة الهام شحادة و ربا عساف والاستاذ معلا ديوب بموجب الكتاب الصادرعن الوزارة رقم 2671/8558تاريخ 2020/8/10.
- مندوبين عن مصرف سورية المركزي وهم السيدة سوما علي والسيدة ريم محمد والانسة ميساء البوشي بموجب كتابي مصرف سورية المركزي رقم 16/4146/ص تاريخ 2020/7/29والكتاب رقم 16/4198/ص تاريخ 2020/8/9
- بالإضافة الى مندوبي هيئة الاوراق والاسواق المالية السورية وهما السيد شادي عباس والأنسة راما حوارنه الذين تم تسميتهم بموجب الكتاب رقم 700/ص –إ.م تاريخ 2020/7/27و.

وقد ترأس الجلسة السيد مسعود صالحة نائب رئيس مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل. وبدأت الجلسة الساعة 11صباحاً بالترحيب بالسادة المساهمين الحاضرين للاجتماع وبين أنه بلغت نسبة المساهمين الحاضرين للإجتماع أصالة وإنابة 57.42% واستناداً الى قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 المادة /170/منه المتضمنة لاتعد الجلسة الاولى لاجتماع الهيئة العامة الغير عادية قانونية مالم يحضرها مساهمون يمثلون 75% على الاقل من اسهم الشركة وبالتالي تم تأجيل الاجتماع الى الساعة الثانية عشر حيث أن النصاب يعتبر قانوني في حال حضرها مساهمون يمثلون 40%على الاقل من الاسهم المكتتب بها .

صورة طبق الأصل ٢٤ آب ٢٠٢٠

وفي الساعة 12 افتتح رئيس الجلسة الاستاذ مسعود صالحة الجلسة مرحباً بالسادة المساهمين والسادة ممثلي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وممثلي مصرف سورية المركزي والسادة ممثلي

ص.ب:١٠٥٨ • شارع الباكستان • دمشق • سوريا • هاتف ٠٠٠٠ ٢٣٨٨ ١١ ٠٠٩٦٣ • فاكس ٢٣٤٥٧٩٣ ١١ ٠٠٩٦٣

هيئة الاوراق والاسواق المالية السورية, واوضح بأن عدد الاسهم 52,500,000وعدد الحضور 30,222,368وإن نسبة الحضور 57.57%وبالتالي يعتبر النصاب قانوني والجلسة نظامية .

وقام بتسمية كل من السادة :

-السيد عمر الحسيني والسيد وليد الاحمر كمراقبي تصويت

-السيدة ثراء عزو مدوناً لوقائع الجلسة .

وقد وضح رئيس الجلسة بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة أنه يوجد أربع أعضاء مجلس إدارة أردنيين يمثلون بنك الاسكان , لم يتمكنوا من الحضور بسبب الظروف الحالية وعدم إمكانية الوصول الى الاجتما ع بسبب جائحة كورونا وبالتالي يعتبر غيابهم مبرراً ومشروعاً عن هذه الجلسة .

وانتقل رئيس الجلسة الى عرض بنود جدول الاعمال ومناقشتها وفق الاتي :

البند الاول : سماع تقرير مجلس الإدارة وخطة العمل للسنة المالية المقبلة :

تلا السيد نائب رئيس مجلس الادارة رئيس الجلسة تقرير مجلس الإدارة السادس عشر للمصرف الدولي للتجارة والتمويل عن العام المالي المنتهي بتاريخ 31كانون الاول , حيث اشتمل التقرير أبرز الانجازات والانشطة الرئيسية والنتائج التي حققها المصرف خلال عام 2019, إضافة الى القوائم المالية الموحدة وخطة المصرف لعام 2020.

حيث أوضح بأن المصرف واصل أدائه الجيد بخطى ثابتة وتمكن من التعامل مع الصعوبات والتحديات بكفاءة عالية وقدرة متنامية على مواجهتها وتعزيز موقعه في القطاع المصرفي في ظل المنافسة الشديدة والتداعيات السلبية على الاقتصاد الوطني والقطاع المصرفي

حيث بين بأن مجموعة المصرف حققت أرباحاً قبل الضريبة /6,3/مليار ليرة سورية مقارنة ب/1,2/مليار ليرة سورية من العام الماضي , بينما بلغت الارباح الصافية بعد الضريبة 6.1/ مليار ليرة سورية مقارنة بـ/665/ مليون ليرة في العام الماضي 2018. وذلك بعد الالتزام بتطبيق تعليمات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 واسترداد فائض المخصصات التي اعتاد المصرف على تكوينها خلال السنوات السابقة لتدعيم المركز المالي للبنك.وقد تمكنت المجموعة خلال عام 2019من :

- تحقيق نمو في إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 28% ليصل إلى /4.7/ مليار ليرة سورية نتيجة النمو في صافي دخل الفوائد والعمولات
- بلغ مجموع الموجودات بنهاية العام /175.6/ مليار ليرة سورية أي بزيادة نسبتها 10.4% عن عام 2018
- ارتفع رصيد محفظة التسهيلات الائتمانية بمقدار/11.2/مليار ليصل الى /48/مليار ليرة بزيادة نسبتها 30%عن العام السابق

- تعزيز قاعدة المصرف الرأسمالية ليبلغ اجمالي حقوق الملكية /26.1/مليار ليرة مقابل /19.9/مليار ليرة سورية في العام السابق
- بلغت نسبة السيولة بكافة العملات 95%ونسبة كفاية رأس المال 30.96وهي تزيد عن النسب المحددة في مصرف سورية المركزي ولجنة بازل الامر الذي يظهر القوة المالية للمؤسستكم وقدرتها على الحفاظ على تحقيق ربحية بالاضافة الى المحافظة على معدلات عوائد جيدة ونسبة منخفضة للديون غير المنتجة .
- بلغت القيمة السوقية لسهم المصرف360ل.س بنهاية عام 2019مما جعل القيمة السوقية لاسهم المصرف تصل الى 18.9مليار ليرة سورية .
- وأضاف رئيس الجلسة بأنه تم إعادة افتتاح فرع حمص ليبلغ عدد فروع المصرف العاملة 23فرع وعدد أجهزة الصراف الالي 26جهاز بنهاية 2019بعد إضافة جهاز جديد في مشفى حلب التخصصي

واستطرد السيد نائب رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة ، وأوضح بأنه تم اعتماد خطة تتوخى اقصى درجات الحيطة والحذر أساسها ترشيد الانفاق وزيادة كفاءة استخدام الموارد واستغلال افضل فرص العمل والاستثمار وسنواصل مسيرتنا متطلعين بأمل الى مستقبل افضل , وبهذه المناسبة تقدم نائب رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة بالشكر لحكومة الجمهورية العربية السورية والى كافة مؤسساتها الرسمية واخص بذلك مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية على جهودهم ودعمهم المتواصل كما اسجل الشكر والتقدير الى المساهمين والمودعين والعملاء على ثقتهم الغالية و أتوجه بالشكر والتقدير الى زملائي أعضاء مجلس الإدارة لدورهم الأساسي وعطائهم المستمر والى كافة موظفي الإدارة التنفيذية في مختلف مواقع عملهم على جهودهم المخلصة وختاماً ارجو لهذه المؤسسة الرائدة المزيد من التطور والتقدم والاذدهار بما يخدم بلدنا الغالي ويساهم باستمرار نموه ورفعته في ظل قيادة السيد الرئيس بشار الأسد حفظه الله ورعاه .

انتقل بعدها رئيس الجلسة الى خطة العمل المستقبلية للمصرف حيث أوضح بأن المصرف سيعمل على الاستناد على استراتيجية تعتمد على المحاور الرئيسية التالية

أولاً: تحسين موقع البنك الريادي في السوق المصرفي.

ثانياً: المحافظة على الحصة السوقية أو زيادتها في المنتجات الرئيسية

ثالثاً: تحقيق نمو أعلى من السوق في القطاعات المستهدفة

رابعاً: زيادة الكفاءة

خامساً: تحسين الربحية.

ونسعى إلى تحقيق الاستراتيجية بمحاورها المختلفة من خلال أربع أولويات استراتيجية:

1- متابعة العمل لتحقيق أفضل خبرة للعملاء.
2- متابعة تبسيط الإجراءات وأتمتة العمليات.

ص.ب ٣٣٧٤ الياسمين دمشق سوريا هاتف ٠٠٩٦٣١١٢٣٨٨٠٠٠٠ • فاكس ٠٠٩٦٣١١٢٣٢٥٧٩٣

3- تطبيق خطة متكاملة للتحول الرقمي استكمالاً لما أنجزه البنك في هذا المجال.
4- مواصلة تحقيق نمو مستدام في الأعمال لتحسين الربحية.

ولا شك في أن خطتنا إلى جانب قوة البنك وريادته في السوق ستمكننا من تقديم أفضل خبرة للعملاء وتحقيق عوائد مناسبة ومستدامة للمساهمين

البند الثاني :سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة المصرف وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة:

بين مدقق الحسابات القانوني السيد احمد رضوان شرابي بأن تقرير مدقق الحاسابات موجود في التقرير السنوي السادس عشر و الخلاصة موجودة فيه و أنه سيتلو على المساهمين الرأي و أساس الرأي والمتطللبات القانونية لكي لا نطيل مدة الزمن

الى السادة المساهمين المحترمين

الرأي:

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل شركة مساهمة مغفلة سورية عامة والشركة التابعة له "المجموعة" والتي تشمل بيان الوضع المالي الموحد كما في 31 كانون الأول 2019، وكل من بيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات تفسيرية أخرى.

وأضاف – برأينا إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية الوضع المالي الموحد للمجموعة كما هي في 2019/12/31وأداؤها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة في السنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والقوانين المصرفية السورية النافذة وقرارات وتعليمات مجلس النقد والتسليف.

أساس الرأي:

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. لقد تم شرح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة " من تقريرنا أننا مستقلون عن المجموعة وفق "قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين وقواعد السلوك المهني في الجمهورية العربية السورية المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. نعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

أوضاف بأنه تم ذكرالتفاصيل اللتي تتعلق بتطبيق معيار 9وموضوع الاحتياطيات وأسعار الصرف في التقرير السنوي وتابع حديثه حيث بين بأنه سيطرح موضوع الإفصاح حول المتطلبات القانونية والتنظيمية

ص.ب ٥٨٠٠ شارع الباكستان • دمشق • سوريا • هاتف ٠٠٩٦٣ ١١ ٢٣٨٨٠٠٠ • فاكس ٠٠٩٦٣ ١١ ٢٣٢٥٧٩٣

وإن نطاق تدقيقنا يتضمن ايضاً التأكيد على مدى التزام المصرف بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية الموحدة .

يحتفظ المصرف بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وأن البيانات المالية متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها .

البند الثالث :مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما :

طلب السيد رئيس الجلسة من السادة الحضور ابداء رأيهم في تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وقد تحدث تبعاً لذلك كل من السادة :

-**المساهم الدكتور وليد الأحمر**: بدأ الدكتور بالترحيب بالحضور وأفاد ان اجتماعات المصرف هي اجتماعات مميزة والبنك بعد 16سنة ونحن بالاجتماع السادس عشر كان من أول البنوك الخاصة في سوق العمل المصرفية و له تاريخ طويل منذ عام 2004 وكان المصرف قبل الازمة من اقوى البنوك وأكثرها انتشاراً في الفروع انتشار جغرافي في سورية ولكن بعد الازمة تراجعت المؤشرات وعزى ذلك الى السياسة التحفظية أو سياسة الإدارة أو الشريك الاستراتيجي .

وانطلاقاً من هذا الموضوع وبعد الاطلاع على التقرير و قراءة تحليل البيانات المالية عن عام 2019 يوجد لدي بعض التساؤلات بخصوص المخصصات المالية والتي تمت مناقشتها من قبل المساهمين في اجتماع الهيئة السابق والذي ثبت بعد النتائج التي رأيناها اليوم من تطبيق المعيار 9 اننا كمساهمين كنا محقين بسبب المبالغة في نسبة المخصصات والمؤونات عن الأعوام الماضية , والدليل بعد تطبيق معيار 9 تم عكس مبالغ كبيرة تتجاوز 4.3مليار عادت الى الميزانية وحققت ربح إضافي.

وبالتالي كان رأينا صحيحاً ولو تم اخذ جزء من المخصصات وتوزيعها كأرباح وزيادة راس المال وتوزيع اسهم مجانية كان الوضع افضل بكثير وكنا باتجاه زيادة راس المال لفوق 10 مليار كحد ادنى حسب متطلبات المركزي والجهات الوصائية،حبذا لو يتم توضيح اخذ المخصصات زيادة والدليل لما تم تطبيق معيار 9 تم عكس مخصصات .

- أما بالنسبة الى نتائج التي تم نشرها عن الربع الأول من عام 2020 وهنا تدخل رئيس الجلسة وبين أننا نناقش بيانات 2019وليس بيانات 2020 وأكد السيد الأحمر بأن ما يناقشه هي بيانات منشورة من المصرف وأضاف بأنها لا تتوافق مع المنهج في 2019راجين توضيحها من قبل الأستاذ حبيب يارد,وماهي الأرباح التشغيلية الحقيقية , وأرباح القطع هل كل البنوك عاملة أرباح قطع بنيوي بسبب اختلاف سعر القطع وان مايهم المساهمين هي الأرباح التشغيلية الحقيقية ومن خلال قراءة بسيطة يتبين بأنه لا يوجد أرباح تشغيلية حقيقية عن الربع الاول ، تدخلت مندوبة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بينت بأننا نناقش بيانات2019 وليس 2020
- ورد عليها السيد الاحمر بأنه لايحق لاحد مصادرة حقوقنا بالحديث , وأوضح لها بأن الوزارة يجب أن تكون من طرف المساهمين واكد على موضوع المخصصات الذي تم المبالغة فيها

ص.ب ٣٠٨٠ شارع الباكستان • دمشق • سوريا • هاتف ٠٠٩٦٣ ١١ ٢٣٨٨٠٠٠٠ • فاكس ٠٠٩٦٣ ١١ ٢٣٢٥٧٩٣

اذاكان الربع الأول هكذا نريد معرفة الى أين يتوجه المساهمين بسبب جائحة كورونا حيث أن معظم الاعمال توقفت والاجراءات القسرية المفروضة على البلد بما يسمى قانون قيصر

- وتمنى الدكتور وليد الاحمر بأن يكون هناك عرض تقديمي مفصل على الشاشة, إضافة للمؤشرات المالية حول الوضع التنافسي مع البنوك الأخرى وحبذا لو توفر هذا الموضوع في الاجتماعات القادمة , كما طلب بيان المحفظة المالية والمخصصات التي تم اخذها بالعملة السورية أو العملات الأخرى .

وتابع حديثه بأنه فيما يخص موضوع زيادة راس مال المصرف البالغ 5,250مليارکان يوجد توجيهات من الجهات الوصائية (المركزي) بزيادة راسمال البنوك جميها حتى تصبح 10مليار كحد ادنى وذلك في ظل التضخم وانخفاض القوة الشرائية فإن هذه الأرقام لا قيمة فعليه لها وطلبنا سابقاً زيادة راسمال المصارف والبنوك التقليدية الى 20مليار حتى يكون لها قدرة على العمل باعتبار اننا نتنتظر تحقيق الأرباح لكي يتم زيادة راسمال المصرف وهذا موضوع طويل . والسؤال حبذا لو تم زيادة راس المال عن طريق الاكتتاب وماهو موقف الشريك الاستراتيجي لوتم زيادة راسمال عن طريق الاكتتاب

واخيراً وضح الدكتور وليد الاحمربأنه من باب الشفافية والحرص على سمعة المصرف والجهود المبذولة به فإنه قد وصلني معلومات من اشخاص موثوقين بأنه تتم بعض الممارسات للفساد من قبل بعض الموظفين أو مدراء الفروع مثل (فك ودائع –الحصول على تسهيلات وقروض ....) أتمنى من الإدارة معالجة هذه الأمور لانها تسيئ الى سمعة المصرف ومكانته التي بنيت من 16عام.

- تحدث المساهم الدكتور عمر الحسيني : وتشكركل من السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الأستاذ ايهم والأستاذ احمد والأستاذ فادي والأستاذ حبيب وعلى راسهم الأستاذ سلطان الرئيس التنفيذي للبنك الذي يعد من اقدم المدراء البنوك في سورية وتقدم بالشكر للشريك الاسترتيجي بنك الإسكان الذي يعد من اعرق البنوك في الأردن.
وبين بأن المصرف الدولي للتجارة والتمويل حقق نقلة جديدة في عمله البنكي وذلك بالنسبة للتسهيلات الائتمانية ورغم الظروف الصعبة فقد زادت بمقدار 11 مليار ليرة سورية والتأمينات النقدية زادت حوالي 7مليار وودائع الزبائن والدخل التشغيلي زاد أكتر من مليار أي أنه تم اجراء نقله نوعية بعمل المصرف .

وأكد على الموضوع الذي تحدث به الدكتور وليد وهو أنه يوجد لدى البنك سياسة تحفظية كبيرة من قبل الإدارة التنفيذية والسيد سلطان الزعبي فيما يتعلق بموضوع المخصصات لاكثر من 11مليار

وتساءل متى سيتم عكسها وأنه تم في الربع الأول زيادة المخصصات الامر الذي ينعكس على كاهل المساهمين .

وأضاف بأنه من بين المخصصات يوجد قرض خارجي للمدعو نجيب عساف كان قد حصل عليه من فروع الإسكان المنتشرة والمصرف الدولي يتحمل 3.5مليار مخصصات ليس لنا بها ذنب ولو انها تعكس على الأرباح ستحقق رقم كبير للمساهمين ,وأكد على أنه يريد معرفة متى ستنتهي قصة

٠٠٩٦٣١ ٢٣٨٨٠٠٠٠ • فاكس ٢٣٢٥٧٩٣ ٠٠٩٦٣١

الأستاذ نجيب عساف وبين أن المصرف تاسس مع باقي البنوك التقليدية بيمو والمهجر وهذه البنوك وصلت خلال هذا العام ال10مليار متى ستنصل الى هذا الرقم .

وبأنه منذ سنتين اقترح الرئيس التنفيذي للمصرف الاستاذ سطان توزيع اسهم مجانية 40%, وضم الاحتياطيات عندما كان يوجد خسائر بالبيانات المالية .وبين بأنه يوجد لدينا في الاحتياطي الخاص مبلغ كبير وانا اقترح أن يتم زيادة راس المال 33.33% أي رفع راس المال الى 7مليار باعتبار يوجد في الاحتياطي الخاص هذا المبلغ. وزيادة مبلغ 20%هو مبلغ جيد للمساهمين كما انني نصحت المساهمين بأن لايقوموا ببيع الأسهم وهوبنك جيد يوجد لديه مخصصات كبيرة ولديه مستقبل كبير .

وبين بأن هذا البنك قادر على زيادة راسماله الى 10مليار, لكن يوجد سياسة تحفظيه من الرئيس التنفيذي ومن بنك الإسكان .

- تحدث المساهم الأستاذ جهاد الكبة : وتوجه بالشكر لاعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على النتائج الجيدة التي تحققت هذا العام التي انعكست على ربحية السهم ومركز القطع البنيوي وإطفاء الخسائر المحققة تمنى ان يستمر البنك بالتطور والنجاح وفيما يتعلق بموضوع المخصصات فإنه معها و بما يخص زيادة راس المال بالعملة السورية فأنه ضدها لانها تنعكس سلباً على مركز القطع البنيوي.

عقّب رئيس الجلسة نائب رئيس مجلس الادارة على المداخلات أعلاه وبين بأنه كعضو مجلس إدارة يرى بأن جميع المداخلات هي مداخلات قيمة وجديرة بالاحترام ومعظم ما جاء فيها سيتم عرضه على المجلس لمعالجتها ولكن اريد أن أدافع عن سياسة البنك لناحية المخصصات حيث زادت ثقة الناس من خلال مؤشر حجم الودائع لدى المصرف حيث اننا في المركز الأول على جميع البنوك الذي يؤكد ثقة الاخرين , وما تبقى سيعتبر توصيات سيتم عرضها في الاجتماع الأول لمجلس الادارة مباشرةً.وفيما يخص الارقام والسياسة النقدية فإن الاستاذ حبيب بارد هو الاقدر على الاجابة على التساؤلات .

كما وضح عضو مجلس الادارة الأستاذ نادر حداد بأن الخسائر المدورة قد سددت الحمد لله وهذا يعتبر انجازاً وحققنا أرباح 6.259مليار وهو رقم واحد بين البنوك التقليدية غير الاسلامية ووضعنا جيد جداً في عام 2019.

أما فيما يخص موضوع زيادة رأس المال تم الاقتراح على مصرف سورية المركزي للموافقة على توزيع20%ارباح على سعر السهم الاسمي وإذا تم بيعه في البورصة سيكون أكثر بكثير .ومانزال بانتظار الموافقة على ذلك وفيما يخص زيادة راس المال بنسبة 33.33% نحن معكم كاعضاء مجلس إدارة و نضم صوتنا اليكم وسيتم مناقشته في اجتماع المجلس لانه موضوع مهم.

أما فيما يخص موضوع المخصصات الزائدة هي حماية لاموال المساهمين ولاموال المودعين باعتبارها امانه في اعناقنا وبسبب حرصنا وخوفنا عليكم كان السبب في زيادة المخصصات ونحن

مع بعضنا في سفينه واحدة وعندما تم تطبيق معيار9 كان الوضع جيد وتم عكس المخصصات الفائضة الى الارباح بينما باقي المصارف اضطرت الى الاحتياطات الزائدة .بينما مصرفنا تراجعنا بالمخصصات.

طلب السيد رئيس الجلسة من المدير المالي الأستاذ حبيب يارد الرد على التساؤلات التي اثارها المساهمون وبين الاستاذ حبيب يارد بأن سياسة المصرف لناحية المخصصات كانت صحيحة و بالرجوع الى عام 2017وعندما تحسن سعر الصرف أظهرت معظم البنوك خسائر الا مصرفنا , حيث أن المخصصات كانت كافية ومدروسة , ومع تطبيق المعيار9 في عام 2019 تم استرداد كافة الخسائرالمدورة وتم تحويلها الى أرباح وإن المصرف يضع امامه جميع المخاطر المحتملة وغير المتوقعة وجميها لها حسابات تغطيها وحاليا فإن المخصصات ستكون على حجم المخاطر.

وبالنسبة لنتائج الربع الأول فقد لاحظنا المخاطر الكبيرة في بداية 2020 (المتوقعة وغير المتوقعة) و هي جائحة كورونا والعقوبات المفروضة على سورية الامر الذي أدى تقييد منح التسهيلات مؤخرا ومن الطبيعي أن ينتج عنها زيادة بعض المخصصات الإضافية وسيتم العمل على معالجتها مع نهاية السنة ولايوجد أي خطر بإذن الله.

وفيما يخص عرض الوضع التنافسي مع باقي المصارف على السادة المساهمين فهو امر تم اتخاذه في الاجتماع السابق وسنعمل على استدراكه في الاجتماع القادم .

أما بالنسبة لمحفظة التسهيلات فوضعها مطمئن وإن المرحلة الثالثة من عدة سنوات لم تتعدل والحمدلله وهي تشكل 22%بسبب زيادة سعر الصرف وسابقاً كانت 10% وقد تضخمت المحفظة والديون ولم يدخل عملاء جدد, ووضع المصرف بالنسبة للمخصصات في السوق ضمن المعدل الطبيعي .

وموضوع زيادة رأس المال إن فكرة دفعه نقداً لم تلاقِ نجاح في هذه الظروف وكان التوجه عن طريق رسملة أرباح مدورة و احتياطيات وهذا مانحن بانتظار تحقيقه .

وبالنسبة لموضوع قرض المرحوم نجيب عساف متابع ويوجد بوادر إيجابية بخصوصه ونعمل على معالجته دون دفع مخصص وذلك عن طريق مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية .

والمخصصات مضبوطة /تسهيلات أو توظيفات البنوك / ولايوجد مخاطر كبيرة والظروف هي التي أدت الى زيادتها بشكل بسيط وهي متابعة انشاالله .

وبعد المناقشة المذكورة أعلاه والمدوالة بين رئيس الجلسة بأن تقرير مجلس الادارة ومدقق الحسابات مطروحين للتصويت

وبالتصويت تمت الموافقة بالاجماع بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات

ص.ب ٣٥٤٠ شارع الملكة نازلي - دمشق - سوريا هاتف ٢٣٨٨٠٠٠ ٠٠٩٦٣ || فاكس ٢٣٢٥٧٩٣ ٠٠٩٦٣ ||

البند الرابع: انتخاب مدققي الحسابات وتعيين تعويضاتهم .

توجب القوانين النافذة لاسيما قانون إحداث المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 و تعديلاته و كذلك قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011 إخضاع البيانات المالية للمصارف إلى تدقيق من مدققي حسابات معتمدين لدى جهات مختصة لاسيما مصرف سورية المركزي .

وقد ألزمت تلك القوانين و خاصة قانون الشركات المذكور أعلاه أن تتولى الهيئة العامة للمصرف انتخاب مدققي الحسابات و تعيين تعويضاتهم استناداً لأحكام الفقرة /4/ من المادة /168/من القانون المذكور .

كما أن المادة /16/ من النظام الأساسي للشركة قد أشارت إلى أن الهيئة العامة تقوم بتعيين مؤسسة عربية أو دولية من ذوي الاختصاص و السمعة الجيدة و المشهود بنزاهتها و كفاءتها في تدقيق الأمور المصرفية والمحاسبية مفوضاً خارجياً لمراقبة وتدقيق حسابات المصرف ضمن معايير المحاسبة الدولية و معايير بازل (2).

هذا و تماشياً مع تلك النصوص فقد استطلعت إدارة المصرف الدولي للتجارة و التمويل شركات المراقبة و التدقيق المحاسبي المسجلة في سورية و التي تنطبق عليها الشروط الواردة في النظام الأساسي للشركة .

حيث ارتأت مايلي :

انتخاب السيد أحمد رضوان شرابي كمدقق حسابات معتمد مع تفويض مجلس الإدارة بتحديد بدل الأتعاب و على أن يتولى مدقق الحسابات تدقيق الحسابات السنوية و إجراء مراجعة للحسابات بشكل ربعي و نصف سنوي.

وعليه نرجو من هيئتكم الكريمة الموافقة .

تمت الموافقة بالتصويت والاجماع على تسمية السيد أحمد رضوان شرابي مدقق للحسابات لعام 2020وتفويض مجلس الادارة بتحديد أتعابه.

البند الخامس :إقرار تعيين كل من السادة عمرو موسى ومحمد سعيد الدجاني / ممثلي بنك الاسكان – الأردن أعضاءً لمجلس الإدارة بدلاً عن السيدين خالد الذهبي وسائد زريقات أعضاءً في مجلس إدارة المصرف عن الفترة المتممة لولاية المجلس والتي تنتهي في 2020/07/30 .

بناءً على موافقة السادة مصرف سوريا المركزي فقد تم تسمية السادة عمرو موسى ومحمد سعيد الدجاني / ممثلي بنك الاسكان – الأردن أعضاءً لمجلس الإدارة بدلاً عن السيدين خالد الذهبي وسائد زريقات و ذلك عن الفترة المتبقية لولاية المجلس .

علماً أن السيد عمرو موسى من الجنسية الأردنية و حاصل على درجة بكالوريوس في الإقتصاد عام 1994 من كلية الجامعة الأمريكية في القاهرة / مصر و لديه خبرة مصرفية تزيد عن أربعة وعشرين عام من الخبرة المصرفية لدى مؤسسات مصرفية عريقة (البنك العربي ، بنك سوسيتيه جنرال ،

ص.ب:٥٨٠٠ • شارع الباكستان • دمشق • سوريا • هاتف ٠٠٠٠ ٢٣٨٨ ١١ ٠٠٩٦٣ • فاكس ٢٣٢٥٧٩٣ ١١ ٠٠٩٦٣

البنك التجاري الأردني وحالياً بنك الاسكان) ومعرفة عميقة بمعظم قطاعات العمل المصرفي وعلى مستوى الإدارة العليا ، و يشغل حالياً رئيس مجموعة ادارة الائتمان في بنك الاسكان / الاردن .

و السيد محمد سعيد الدجاني من الجنسية الأردنية و حاصل على درجة الماجستير بإدارة الأعمال عام 2001 من جامعة هدرزفيلد بريطانيا ، وبكالوريوس في ادارة الأعمال عام 1999 من جامعة عمان الأهلية في الأردن علماً أن لديه خبرة مصرفية تزيد عن تسعة عشر عاماً في مختلف مجالات العمل المصرفي بما في ذلك العلاقات الدولية و يشغل حالياً منصب المدير التنفيذي – دائرة المؤسسات المالية في بنك الإسكان / الأردن.

حيث أخذت الهيئة علماً بذلك وتمت الموافقة على إقرار هذه التعيينات أصولاً .

البند السادس :انتخاب أعضاء مجلس إدارة لدورة جديدة:

بناءً على كتاب مصرف سورية المركزي رقم **16/4146/ص تاريخ 2020/7/29** والمتضمن عدم الموافقة على مناقشة هذا البند وعليه سيتم نشر إعلان جديد للمساهمين للترشح لمجلس الادارة وتحديد موعد لعقد إجتماع هيئة عامة لانتخاب مجلس إدارة جديد . **وقد أخذت الهيئة علماً بهذ الموضوع**

البند السابع :إقرار تعويضات مجلس الإدارة لعام 2019 والبحث في تعويضات عام 2020:

وفقاً لأحكام المادة /156/ من قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011 و المتعلقة بتعويضات أعضاء مجلس الإدارة وعملاً بأحكام الفقرة (5) من المادة (11) من النظام الأساسي للمصرف فإننا نبين ما يلي :

بلغت تعويضات أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2019 بواقع مبلغ / **57,500,000 / ل.س** لقاء حضور جلسات مجلس الادارة واللجان المنبثقة عن المجلس، اضافة إلى النفقات الأخرى (مصاريف الاجتماعات- بدلات حضور الرئيس التنفيذي للجلسات –بدلات أمناء السر – التنقلات – نفقات إقامة) البالغة /14,945,569/ ليرة سورية.

2- أما فيما يتعلق بتعويضات عام 2020 فإن المجلس يوصي بالإبقاء عليها و كما يلي :

أ - صرف تعويض لكل عضو من أعضاء المجلس والرئيس التنفيذي عن حضور جلسات مجلس الإدارة بواقع مبلغ (1,000,000) ل.س فقط مليون ليرة سورية عن كل جلسة .

ب - صرف تعويض لكل عضو من أعضاء المجلس والرئيس التنفيذي عن حضور اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بواقع مبلغ (700,000) ل.س فقط سبعمائة ألف ليرة سورية عن كل إجتماع لجنة.

وهنا تدخل السيد وليد الأحمر وبين أنه ورد بدلات لاعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي و أريد أن اعرف من السيدة الهام (مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المسهلك)والجهات الوصائية هل يوجد بالقانون ما يسمح للرئيس التنفيذي بتقاضي بدلات حيث أفادت السيدة الهام بأنها تعويضات مجلس إدارة ، وأضاف الأحمر بأنه هذه هي المرة الأولى التي يتم ذكر تفاصيل البدلات بشكل مفصل

ص.ب ٥٨٠٠ شارع الباكستان • دمشق • سوريا • هاتف ٠٠٩٦٣ ١١ ٢٣٨٨٠٠٠ • فاكس ٠٠٩٦٣ ١١ ٢٣٢٥٧٩٣

وانتقل رئيس الجلسة الى الأستاذ فادي جليلاتي موضحاً ن سبب ذكر هذه التفاصيل وأفاد الأستاذ فادي بأن هيئة الأوراق المالية طلبت تفصيل للمبالغ المصروفه .

أفاد رئيس الجلسة بأن تعويضات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والرئيس التنفيذي جميعا تحت مظلة القانون ، واذا القانون لايسمح فإنه حسب القانون لاينفذ .

المذكرة المطروحة للتصويت على الشكل التالي:

تعويضات مجلس الادارة كما وردت مع مراعاة تعويضات الرئيس التنفيذي حسب القانون والأنظمة النافذه.

تمت موافقة الهيئة بالاجماع على إقرار تعويضات مجلس الادارة المصرفة عن عام 2019 واعتماد المقترح بالصرف المطروح أعلاه لأعضاء مجلس الادارة .

وهنا تدخل السيد اياد مصدوم و أفاد بأنه يوجد الكثيرمن المصارف قام مجلس الإدارة فيها بإعفاء المصرف من التعويضات باعتبار لايوجد أرباح , ولم يتم توزيع أي أرباح من 8 سنوات وبين بأن المساهمين لاملكون جمعية خيرية لاعضاء مجلس الإدارة ليتربحو منه دون ان يكون للمساهمين أرباح لسنوات طويلة .

وقد وضح له السيد رئيس الجلسة بأن هذه التعويضات هي عبارة عن بدل اتعاب وتعويضات للمجلس نتيجة العمل منجز والمسؤوليات العالية التي يتحملها أعضاء المجلس واتعاب السفر وبدل التنقلات هي لاتعادل شيئاً بما كان يصرف سابقاً نتيجة انخفاض سعر الصرف ,

تدخل الأستاذ نادر حداد عضو مجلس الإدارة وبين انه يوجد تعويضات ويوجد مكافأت وهي تشكل 5% من صافي الارباح وعندما كان يصرف سابقاً قبل الاحداث كان يصرف 2% وهو الحد الادنى من الارباح وهذه التغت منذ عام 2012ولم يتم صرف أي مكافأت ولا يوجد أي عضو يتقاضى اية ارباح ونحن نتحدث عن بدل أتعاب وليس أرباح .

تابع السيد رئيس الجلسة نائب رئيس مجلس الادارة وافاد بأن المذكرة المعروضة للتصويت اقرار تعويضات مجلس الادارة مع الملاحظة التي مناقشتها بموضوع تعويضات الرئيس التنفيذي .

وقد وافقت الهيئة بالاجماع .

البند الثامن :مكافآت أعضاء مجلس الادارة :

بين رئيس الجلسة بأنه لم يتم إقرار أي مكافآت لاعضاء مجلس الادارة عن عام 2019 ، وقد أثنى بعض المساهمين (الدكتور عمر الحسيني والدكتور وليد الاحمر)على هذا البند .

من رأسمال المصرف حيث يمكن التوقف عندها عن تكوين الاحتياطي القانوني عملاً بأحكام قانون الشركات الصادر بتاريخ 2011/2/14 ، كما تم تكوين احتياطي خاص للعام 2019 بمبلغ /631,030,440/ ليرة سورية استناداً إلى المادة رقم /97/ من قانون النقد الأساسي رقم 2002/23 بما يعادل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر أرباح (خسائر) فروقات القطع غير المحققة.

وبعد تكوين الاحتياطيات يتم تدوير مبلغ /5,555,083,106/ ليرة سورية إلى الخسائر المتراكمة المحققة ليصبح رصيدها أرباح محققة بقيمة /136,482,401/ ليرة سورية ومبلغ /50,719,754/ ليرة سورية الذي يمثل خسائر فروقات القطع غير المحققة إلى الأرباح المدورة غير المحققة ليصبح رصيدها /17,282,948,911/ ليرة سورية.وقد اطلعت الهيئة على البند أعلاه

البند العاشر :ابراء ذمة مجلس الإدارة :

وفقاً لأحكام المادة /168 / من قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011 فإنه يتوجب إبراء ذمة مجلس إدارة الشركة (المصرف الدولي للتجارة و التمويل) في نهاية كل دورة مالية سنوية وذلك إشعاراً من الهيئة العامة بإطلاعها على البيانات المالية المقدمة إليها خلال دورة إنعقادها العادية السنوية بما يؤكد أن مجلس الإدارة لم يتسبب ولم يلحق أي ضرر مادي و لم يرتب أية التزامات مالية بدون وجه حق على المصرف , فضلا عن أن المجلس لم يحصل على أية مكاسب غير قانونية إطلاقاً من المصرف خلال فترة الدورة المالية المنتهية في 2019/12/31 .

و نظراً لكون البيانات المالية المدققة و المعتمدة أصولاً من قبل كافة الجهات المختصة و من مدققي الحسابات

و التي لم تثبت أي ضرر لحق بالمصرف من قبل مجلس الادارة من أي نوع كان كما أن هذه البيانات لم تثبت حصول المجلس على أية مكاسب قانونية .

لذا فإننا نتقدم إليكم, راجين إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس إدارة المصرف عن الدورة المالية المنتهية بتاريخ 2019/12/31 .

وبعد التداول تقرر بالاجماع ابراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الادارة تجاه المصرف

البند الحادي عشر : النظر في زيادة رأسمال المصرف عن طريق ضم جزء من الاحتياطي الخاص بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية:

في ضوء نتائج أعمال عام 2019 وبعد أن تم إطفاء كافة الخسائر المتراكمة المحققة وتحويلها إلى أرباح مدورة محققة بمبلغ /136,482,401/ ليرة سورية ، فإن المصرف يقترح توزيع نسبة 20% من رأس المال الحالي (ما يعادل 1,050,000,000 ليرة سورية) عن طريق إصدار أسهم مجانية من رصيد الاحتياطي الخاص البالغ بنهاية عام 2019 مايعادل /1,937,821,030/ ليرة سورية.

وفي حال صدرت موافقة الجهات الوصائية (مصرف سورية المركزي ، هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية) فإن رأسمال الجديد سيصبح /6,300,000,000/ ليرة سورية.

لذا يرجى التكرم بالموافقة على الاقتراح .

الدكتور بشار وضح انه منذ سنتين تم اقتراح زيادة راس مال البنك 40%كان من المفروض أن يعرف المصرف بأن الموافقة لن تأتي من المصرف المركزي .الامر الذي انعكس سلباً علينا حيث قمنا بشراء اسهم جديدة , وتساءل هل موضوع موافقة المركزي هي مسالة وقت أم من ممكن وجود رفض لهذا الموضوع والمستغرب أن سعر السهم جامد.

رد السيد رئيس الجلسة الاستاذ مسعود صالحة أن موافقة البنك المركزي مرتبطة بالربح والخسارة وسابقاً كان يوجد خسائر محققة الان تم اطفاء لهذه الخسائر وموافقة البنك هي تحصيل حاصل ان شالله , وإن سعر السهم غير متوافق مع حجم ملكية المصرف .

وهنا تدخل السيد نادر حداد عضو مجلس الادارة موضحاً بأنه تم الاتصال مع امين سر المجلس بخصوص تعويض الرئيس التنفيذي وتبين بأنها مكافأة مخصصة من مجلس الادارة للرئيس التنفيذي وليس تعويض و يوجد قرار مجلس ادارة فيها ، وتم ذكرها عن طريق الخطأ في بند تعويضات أعضاء مجلس الادارة ونعتذر عن الخطأ لانه يظهروجود مخالفة قانونية .وكان من الخطأ ذكرها وأوضح رئيس الجلسة الاستاذ مسعود صالحة وقال بأنه فيما يخص الاشكال الحاصل بتعويضات المدير التنفيذي للبنك , نبين بأن المدير التنفيذي للبنك لم يتقاضى ولن يتقاضى تعويضات عن الجلسات وان ما ذكر هو خطأ في الصياغة وهي عبارة عن مكافاة أقرها مجلس الادارة للرئيس التنفيذي .

تدخل السيد وليد الاحمروقال أننا تحدثنا وبينا بأن أعضاء مجلس الادارة لا يتقاضون أي مكافأت منذ 8سنوات ونؤكد بأن هذا الكلام غير موجه الى شخص الرئيس التنفيذي الاستاذ سلطان وكل الشكر لجهوده المبذولة خلال السنين الماضية ولكن الحديث من باب المبدأ باعتبار أن الجهات الرقابية والوصائية موجودة, وهل يحق لنا صرف مكافأت للرئيس التنفيذي و هو انسان متفرغ ويتقاضى اتعاب لتفرغه ومكافات غير الراتب و أعضاء مجلس الادارة والمساهمين لايتقاضون أي ارباح والسؤال لمجلس الادارة .

اجاب السيد مسعود صالحة بأن تعويضات أومكافأت الرئيس التنفيذي أوأي موظف في التنفيذية هي من صلاحية مجلس الإدارة وفق القوانين والانظمة النافذة ولاعلاقة للهيئة العامة بهذا الموضوع .

وأضاف المساهم الدكتور وليد الاحمر وبين هل هذا الكلام صحيح وأنه لم يسمعها سابقاً. وهل هي سابقة في بنوك اخرى وشركات مساهمة حيث أننا يجب أن نكون حذرين وشفافين لكي لانرتكب مخالفة .

فأجاب الاستاذ مسعود بأنه لايوجد لدينا مخالفة قانونية لهذه المسألة وإن إعطاء تعويضات للمدير التنفيذي اسوة باعضاء مجلس الادارة أو الموظفين هي من صلاحيات مجلس الادارة ..

وتدخل المساهم السيد الحسيني وقال من الممكن أن يعطي من يشاء من الموظفين .

ص.ب ٥٨٠٠ شارع الباكستان • دمشق • سوريا • هاتف ٠٠٩٦٣ ١١ ٢٣٨٨٠٠٠ • فاكس ٠٠٩٦٣ ١١ ٢٣٢٥٧٩٣

أكد رئيس الجلسة بأن صرف المكافآت سواء للرئيس التنفيذي أو لأي موظف بالادارة التنفيذية مرتبط بوجود الاعتماد القانوني للصرف في الموازنة وكذلك وجود المبررات لمثل هذا الصرف ..

أكد السيد الحسيني مرة أخرى على موضوع زيادة رأس المال وطلب بزيادتها الى 33.33%

وضح عضو مجلس الادارة الأستاذ نادر حداد "أنه من الأفضل ان نحصل على موافقة على20% وبعدها يطلب الزيادة واذا كان هناك مجال اكيد سيتم تسجيله كإقتراح من الهيئة العامة , وإن زيادة رأس المال من20% الى 33.33%هي من مصلحة الجميع ليصبح 7مليار .

حيث تدخل الأحمر وطلب تعديل القرار من 20% الى 33.33% ليصبح راس المال 7مليار

استأذن الأستاذ نادر حداد من رئيس الجلسة وطلب منه الحديث بموضوع المكافأت

وقال :نحن كمجلس إدارة لدينا سياسة وهي ضمن صلاحياتنا طبعاً وبسبب الظروف الاستثنائية التي يمر بها الموظفين (الهجرة – الفرص الاخرى من باقي المصارف .....) ويوجد لدينا موظفين جيدين جداً ورئيس تنفيذي جيد جداً ونواب جيدين فإننا نعمل على منحهم مكافآت بدلاً من زيادة الراتب لانها غير ثابته ماما زيادة الراتب فهي حق مكتسب . فهذا كل الموضوع أردنا توضيح هذه النقطة فقط .

تدخل رئيس الجلسة الأستاذ مسعود صالحة وأفاد فيما يخص هذا الاقتراح دعونا نصيغه لنبقى متوافقين مع القانون ، ولنصوت عليه ويعتبر توصية الى مجلس الإدارة ، لاعطاءه صلاحية الموافقة أو عدمه.

طرح رئيس الجلسة التصويت بالموافقة على التوصية المتعلقة برفع النسبة المخصصة لاسهم إضافية للمكتتبين من 20% الى 33.33% وتفويض مجلس الإدارة بهذا الموضوع .

تدخلت مندوبة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك واستفهمت هل هذا قرار هيئة أم توصية تم الإجابة بأنها توصية وتفويض مجلس الادارة بمتابعة هذا الموضوع . وافادوا بأن الجميع موافقين على هذا الامر.بقي فقط يوافق بنك الإسكان .

أقرت الهيئة العامة التصويت بالاجماع على الموافقة على زيادة رأس مال المصرف الى 6,300,000 ستة مليار وثلاثمائة مليون ليرة سورية في حال وافقت الجهات الوصائية على المقترح المعروض أمامها المتضمن زيادة رأس مال المصرف بقيمة 20% . وبالتالي سيتم تعديل النظام الاساسي للمصرف /بند رأس المال للمصرف/

كما تمت الموافقة من الهيئة العامة على رفع توصية الى مجلس الادارة لدراسة إمكانية زيادة رأس مال المصرف الى سبع مليار وفوضت الهيئة مجلس الادارة بالسعي لذلك .

تابع رئيس الجلسة وتوجه للمساهمين هل يوجد لديكم أي سؤال قبل اختتام الجلسة تدخل أحد المساهمين وسال هل اجتماع الهيئة هو اجتماع هيئة غير عادية أو عادية وردت عليه مندوبة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وأفادت بأنه اجتماع هيئة غير عادية وهي تاخد جدول الهيئة العادية .

وأضاف أحد المساهمين وطلب رأي من الأستاذ حبيب يارد حول جمود السهم بالرغم من وجود قرار شبه أكيد بزيادة رأس المال .

رد الأستاذ حبيب يارد وأكد بأن قيمة السهم مرتبطة بالعرض والطلب ولا تكون مرتبطة بشكل كامل بالنتائج المالية , أكد أن زيادة رأس المال مشروطة بموافقة المركزي , وبالنسبة للتجارب السابقة لا تأتي دائما بالموافقة , لذلك يتم التريث لحين ورود الموافقة النهائية عليها .

وقد أكد المساهم عمرالحسيني أن السهم الحالي لا يعبرعن قيمته الحقيقية

افاد الأستاذ مسعود أن القيمة السوقية أقل بكثير من حقوق الملكية التي يوجد فيها مبالغ مرصودة لمباني وعقارات للمصرف وقيمتها تضاعفت عن القيمة الدفترية الموجودة فيها.

تدخل الحسيني وقال بأن قيمة السهم كان 330ليرة وأخبرنا المساهمين بعدم البيع , وقال بأن لديه طلب أخير أنه في حال وافق مجلس الإدارة على الاقتراح المتعلق بزيادة رأس المال الى 7مليارات أن يتم مراسلة سوق الأوراق المالية لنشر إيضاح لكي يعلى سعر السهم وبالتالي نكون عدلنا الاقتراح من 20% الى 33.33% أي الى 7مليار .

وأكد رئيس الجلسة بأن هذا الموضوع سيعرض على جدول أعمال المجلس في الجلسة القادمة .

وفي نهاية هذا الاجتماع أشكركم جميعاً على حضوركم وتحملكم عناء السفر متمنياً للجميع بالصحة والعافية , وأخص بالشكر مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية ومندوبي مصرف سورية المركزي .وكل عام وانتم بخير

هذا وقد انتهى الاجتماع في تمام الساعة الواحدة والربع ظهرا من يوم الاثنين الواقع في 2020/8/10.

مقرر الجلسة	مراقبي التصويت	مندوبي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
ثراء عزو	عمر الحسيني/وليد الاحمر	الهام شحادة /

رقم الوارد: 875
التاريخ: 2020/8/24
سوق دمشق للأوراق المالية

صورة طبق الأصل
٢٤ آب ٢٠٢٠

رئيس الجلسة
مسعود صالحة